

نعم، السينما سياسة!

يُعقد في مدينة مرسيليا من 7-12 تموز/ يوليو 2026، المهرجان الدولي للسينما الوثائقية في دورته السابعة والثلاثين. وقد اختار المهرجان أن يخصص جزءاً هاماً من برنامجه لفلسطين والعالم العربي في سياق مرحلة اتسمت بحرب الإبادة في غزة المستمرة منذ ثلاث سنوات، وباستمرار احتلال فلسطين وسياسة الأرض المحروقة في لبنان واحتلال أراضٍ سورية جديدة. وفي هذا السياق، فإننا نرفض إصرار المهرجانات، من خلال دعوات ضيوفها أو برامجها، على الموازنة بين الإنتاج الفلسطيني من جهة و"الإسرائيلي" من جهة أخرى، كما نرفض اصطناع اللقاءات وتطبيع الإنتاجات.

لم ترغب إدارة المهرجان "بسبب ضيق الوقت" بالاستماع إلى وجهة نظر السينمائيين والمنتجات والمنتجين والمدعوات والمدعويين. لكن البرمجة، أية برمجة تحمل رؤية للعالم، هي بمثابة تعبير سياسي شاعت أم لم تشأ. والسرديات الفلسطينية وأرشيف النضالات العربية وذاكرة الشعوب المُستعمَرة لا يمكن توظيفها كمجرد إشارات بسيطة للانفتاح ولراحة الضمائر. والشجاعة السياسية لمهرجان ما لا تُقاس بعدد الأفلام المبرمجة، وإنما بالقدرة على اتخاذ موقف جدي من العلاقة بالسلطة.

ونحن، باسم هذه المسؤولية، سنتابع رفض كل أشكال التطبيع التي تضع على قدم المساواة الشعب المُحتل مع من قام باحتلاله. أن تضع على قدم المساواة، وبالأهمية نفسها، السرديتين الفلسطينية و"الإسرائيلية" كما لو كانتا متعادلتين، يلغي بالتحديد هذه العلاقة مع السلطة، ومع التاريخ، ومع الظروف الموضوعية والمادية التي ظهرت منها هذه السرديات. إن هذه الموازنة تؤكد مساواة كاذبة في المواقف.

منذ عقود، تأخذ المؤسسات الثقافية الأوروبية على عاتقها مهمة خلق فضاءات حوار بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" باسم التعايش والتفاهم المتبادل. هذه اللقاءات التي تُقدّم تحت عناوين المبادرات الفنية، تغسل "حمّام الدم" ولا تتطرق إلى العلاقة الكولونيالية بين الطرفين. ومنذ أجيال، يقاوم الفنانون الفلسطينيون والعرب هذه الوسائل التي تمارسها على نطاق واسع السياسات الأورو- شرق أوسطية منذ مؤتمر برشلونة في سنة 1995.

* نشر هذا البيان من قبل صنّاع الأفلام والمنتجات والمنتجين: هالة العبد الله، عصمت أميرالاي، فاطمة الشريف، أود فوريل، محمد حمدي، عايدة قعدان، فارس العجمي، ناريمان ماري، مونيك ماورر، نور صباغ، غسان سلهب، ومحمد سويد، الذين قرّروا سحب أفلامهم من مهرجان 2026، بتاريخ 8 حزيران 2026. (FID) مرسيليا الدولي للسينما.

إن ما رفضنا الموافقة عليه في المهرجان الدولي للأفلام الوثائقية يندرج في خط المقاومة ذاته. وموقفنا يتبنّى القواعد الواضحة للمقاطعة الثقافية التي يحرص عليها المجتمع المدني الفلسطيني. وهي مقاطعة لا تتطرق إلى المحتوى الفني للمشروع وإنما إلى ظروف إنتاجه وتمويله.

تتبع "إسرائيل" منذ سنوات، استراتيجية لتلميع صورتها الدولية وتوظيف الثقافة كوسيلة إعلامية. وهكذا، فإن تمويل الأصوات المعارضة يعتبر جزءاً من هذه الاستراتيجية، مثل السماح لفنانينها الذين يملكون رؤية نقدية بالتجوال عبر هذه الفضاءات الثقافية الأوروبية بهدف الحفاظ على صورة "الديموقراطية الحية" طالما أن هذه الأصوات لا تتعرض للمشروع الصهيوني ذاته.

عندما يرفض المسحوقون أن يشاركوا الفضاء نفسه مع ممثلي الدولة التي تسحقهم، غالباً ما يُقدّم الطرف المسيطر كضحية للمقاطعة. إن قلب الأدوار بهذه الصورة، ليس حادثة عابرة، وإنما هو تصرف يهدف إلى نزع المصدقية عن فعل المقاومة للتطبيع. ومرة أخرى، يتم تحويل الحوار حول فلسطين إلى شكل من حرية التعبير، ويُصبح على الفلسطينيين تبرير موقفهم الرفض عوضاً عن الاستماع إليهم. لن يكون الوضع كذلك في دورة المهرجان لهذا العام، وهذه خطوة هامة تمكّننا من تحقيقها.

في فرنسا، لطالما تعرّضت الأصوات الفلسطينية وأنشطة التضامن مع فلسطين إلى قمع تزداد حدته يوماً بعد يوم: اتّهامات بمحاربة الإرهاب، وملاحقات، ومنع للتظاهر، وتضييق إعلامي وثقافي. وفي الوقت نفسه، يتمتع فنانون "إسرائيليون" معارضون لمجتمعهم بتغطية إعلامية هامة. لماذا إذن تبدو فرنسا مستعدة لسماع النقد الموجّه ضدّ "إسرائيل" عندما يقوم به "إسرائيلي" ولا تستمع إلى النقد الذي يوجّهه أولئك الذين يتعرّضون للإبادة؟ لا تزال المؤسسات الثقافية الفرنسية مستمرة بفرض تراتبية على الكلام المشروع، ولا تزال تحدّد من أي موقع ومن الذي يمكن له الحديث عن فلسطين. المؤسسات الثقافية الأوروبية، التي تقدّم التبادل الثقافي وحرية التعبير كقيم مطلقة لها الأولوية في كل الظروف، لا تتردّد باعتبار أي رفض للحوار مشكلة أساسية. وعلى هذا، فإن احتكار الحق بتحديد قواعد اللقاءات وتوقيتها وشروطها يركّز على أيديولوجية أوروومركزية.

إن أولويتنا اليوم ليست إنتاج صور للتعايش، وإنما التحرك ضدّ واقع كولونيالي وإبادة واضحة.

المقاطعة الثقافية هي الوسيلة الأكثر تعبيراً عن التضامن